قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٧

بشأن الموافقة على مذكرة التفاهم الخاصة بمشروع صوامع القمح فى (ادفو ــ قوص ــ البلينا) الموقعة فى القاهرة بتاريخ ١٩٨٦/١٢/١١ بين حكومتى جمهورية مصر العربية واستراليا

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور ؛

قـــرر :

(مادة وحيدة)

ووفق على مذكرة التفاهم الخاصة بمشروع صوامع القمح فى (ادفو ــ قوص ــ البلينا) الموقعة فى القاهرة بتاريخ ١٩٨٦/١٢/١١ بين حكومتى جمهورية مصر العربية واستراليا ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق ما

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٣ رجب سنة ١٤٠٧ (٢٣ مارس سنة ١٩٨٧) .

حسنى مبارك

مذكرة تفاهم

بشأن مشروع صوامع القمح فى ادفو ـ قوص ـ البلينا ـ جمهورية مصر العربية

نظرة عامـة :

١ ـ تعبر هذه المذكرة عن تفاهم كل من حكومتى جمهورية مصر العربية واستراليا بشأن مسئوليات ومساهمات كل من الحكومتين لإقامة مشروع صوامع القمح فى ادفو ـ قوص ـ البلينا وكما هو موضح تفصيلا فى الملحق رقم " ١ " بهذه المذكرة ، وعلى أساس تسليم مفتاح فيما يخص مساهمة الجانب الاسترالى كما ذكر فى الملحق رقم (٣) وتدعم هذه المذكرة وتدعم الارتباطات التى اتخذها الطرفان من خلال الاتفاق طويل الأجل ٨٤ ـ ١٩٨٩ بين كل من مجلس القمح الاسترالى والهيئة العامة للسلع التموينية .

الهيئات التنفيذية :

٢ ـ ستكون الجهات المنفذه لهذا المشروع :

عن حكومة جمهورية مصر العربية : هيئة القطاع العام للمطاحن والصوامع والمخابز.

عن حكومة استراليا : مكتب المعونات الاسترالية من أجل التنمية التابع لوزارة الخارجية .

ويمكن لمكتب معونات التنمية الاسترالى ترشيح وكلاء أو مقاولين على درجة كفاءة مناسبة لتنفيذ أى مهام نيابة عنه .

وقد عين مجلس القمح الاسترالى وكيلا عنه لإدارة هذا المشروع .

المـدة :

٣ ـ يبدأ العمل بهذه المذكرة عند استكمال الإجراءات القانونية الدستورية اللازمة والتى يتم تأكيـدها بتبادل الخطابات بين الجانبين . وسوف تنتهى مساهمة الجانب الاسترالى فى المشروع وكذلك كافة الارتباطات الموضحة بعد فى نهاية شهر ديسمبر ١٩٨٩ أو أى تاريخ آخر يتم تحديده من خلال الخطابات المتبادلة .

المسئولية :

٤ ـ تناط المسئولية فى شأن السياسة والأمور الحكومية للجنة تنسيق تشكل برئاسة رئيس مجلس إدارة هيئة القطاع العام للمطاحن والصوامع والمخابز أو من ينوب عنه وتعقد اجتماعاتها مرتين على الأقل فى السنة لمناقشة هذه الأمور .

٥ ـ تتولى مسئولية تطوير وتوجيه المشروع لجنة تشكل برئاسة مندوب تعينه حكومة جمهورية مصر العربية وعضوية ممثلين عن :

هيئة القطاع العام للمطاحن والصوامع والمخابز .

شركة مطاحن مصر العليا .

الوكيل الاسترالى الذى تعينه الحكومية الاسترالية .

السفارة الاسترالية بمصر .

مديرى المشروع المصرى والاسترالى .

وتجتمع لجنة إدارة المشروع شهريا بالقاهرة وسوهاج على التوالى لاستعراض تقدم العمل بالمشروع وحل أى مشكلات قد تعوق التنفيذ ، كما تتولى إحالة أى موضوعات لايمكن البت فيها إلى لجنة تنسيق المشروع . وتعقد لجنة إدارة المشروع اجتماعات فى القاهرة ـ سوهاج أو أى موقع آخر من أماكن الصوامع وفقا لما يتفق عليه من حين لآخر .

٦ ـ يتم التنفيذ بواسطة مدير للمشروع ينتدب على سبيل التفرغ الكامل من شركة مطاحن مصر العليا وممثلين للوكيل والمقاول أو المقاولون الاستراليون . وتجتمع هذه المجموعة أسبوعيا أو حسبما يتفق عليه لوضع خطة العمليات وبرامج العمل قصيرة المدى وحل مشاكل العمل وأيضا إعداد تقارير تقدم العمل للعرض على لجنة إدارة المشروع كما تقوم هذه المجموعة بإحالة أى موضوعات لم تحل لاتخاذ قرار بشأنها .

٧ — ستظل المسئولية الفنية النهائية عن منشآت تداول وتخزين الحبوب الخاصة بالمشروع على عاتق الحكومة الاسترالية حتى التسليم النهائى وتأكيد موعد التسليم عن طريق الخطابات المتبادلة وبالتالى يناط إلى الحكومة الاسترالية أو وكلائها أو المقاول أو (المقاولون) المسئولية النهائية عن وضع المواصفات الفنية والتصميمات التفصيلية وتطبيقها خاصة مايتعلق بموضوعات تفسير وتطبيق المواصفات التفصيلية والمواصفات الفنية الخاصة بهذه الأمور مثل مراقبة الجودة — دقة المقاييس — تركيب المعدات وبدء تشغيلها .... إلخ .

٨ — تكون المسئولية الفنية النهائية لجميع مبانى المعمل والورشة والإدارة على عاتق حكومة جمهورية مصر العربية وبالتالى فإن السلطة الفنية النهائية تكون لحكومة جمهورية مصر العربية ووكيلها والمقاول أو المقاولون بالنسبة لتفسير وتطبيق التصميمات والمواصفات الفنية الخاصة بهذه الأمور مثل مراقبة الجودة ودقة المقاييس وتركيب الآلات وبدء تشغيلها ... ... إلخ .

المساهمات :

٩ — تتضح مساهمات كل من حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة استراليا تفصيلا فى الملحق رقم ٢،٣ وتقدر على التوالى بمبلغ مليون جنيه مصرى ، ١٦,٢ مليون دولار استرالى وتخضع إجراءات الصرف من المكون الاسترالى بالمشروع للموافقة المعتادة السنوية للبرلمان فى استراليا .

١٠ — تقوم حكومة جمهورية مصر العربية بتدبير تكاليف مساهمتها فى المشروع بالعملة المحلية من عائد بيع المعونات الغذائية الاسترالية من القمح (أنظر ملحق رقم ٣).

التقييم :

١١ — يتم تقييم تقدم العمل بالمشروع فى أوقات يتم الاتفاق عليها وتكون مناسبة لكل من حكومتى جمهورية مصر العربية واستراليا ويمكن أن يتم هذا التقييم بمعرفة مجموعة فحص مشتركة يتم تعيينها بمعرفة الحكومتين وتكون مستقلة عن مجموعة العمل بالمشروع .

العمالة :

١٢ — تتولى حكومة جمهورية مصر العربيه تسهيل إجراءات العمالة المستخدمة بمعرفة الحكومة الاسترالية أووكيلها أو المقاول التابع لها وذلك لخدمة المشروع المنفذ بين الحكومتين عن طريق :

- (أ) تسهيل إجراءات استخرج تأشيرة الدخول وتصاريح مزاولة العمل للعاملين بالمشروع فى اطار القواعد المعمول بها فى جمهورية مصر العربية(أنظر ملحق رقم ٢) .

(ب) منح العاملين بالإدارة الإشراف والتدريب للمشروع لمدة ستة شهور أوأكثر ما يلى :

١ — الإعفاء لغير المصريين من ضرائب الدخل والضرائب الأخرى وما فى حكمها على المرتبات التى تدفعها الحكومة الاسترالية .

٢ — الإفراج المؤقت بدون دفع الرسوم الجمركية والضرائب للسلع والآلات والمواد الفنية والمهنية للاستخدام الخاص أو الداخلى بما فيها سيارة واحدة لكل فرد بالاضافة إلى الأجهزة الكهربائية المنزلية بحيث يشترط إعادة تصديرها أو وضعها تحت تصرف بعض الأشخاص الذين يتمتعون بنفس الإعفاءات .

٣ — سوف تعفى حكومة جمهورية مصر العربية العمالة الاسترالية بالمشروع من الضرائب أو الرسوم المفروضة على المواد المستخدمة يوميا والمصرح باستيرادها بجمهورية مصر العربية وذلك لـــزوم متطلبات العمالة الاسترالية بالمشروع ووفقا الكميات المصرح بها والمتفق عليها .

التوريدات :

١٣ (أ) ستكون السلطات الاسترالية غير مطالبة بدفع رسوم ضمان او الـــتزامات بالنسبة للإمدادات الموردة لجمهورية مصر العربية والخاصة بتنفيذ المشروع .

(ب) سوف تفرج حكومة جمهورية مصر العربية إفراجا مؤقتا عن جميع المعدات والآلات والماكينات ووسائل النقل فيما عدا سيارات الركوب واللازمة لسير العمل فى المشروع والتى يملكها الوكيل أو المقاول أو المستشار أو الممثل الاسترالى بشرط أن يعاد تصديرها عند اتمام العمل فى المشروع .

(ج) تقوم حكومة جمهورية مصر العربية بتسهيل نقل واردات المشروع من الجمارك واستخدام رصيف ميناء الوصول وتكون مسئولة عن سلامة المعدات ونقلها للموقع بالسرعة الواجبة .

(د)ستكون المعدات الواردة من استراليا لصالح المشروع متاحة للاستخدام غير المشروط ولا يجوز نقلها لأى استخدام آخر ويكون مدير المشروع المعين نيابة عن الحكومة الاسترالية صاحب الحق فى الرقابة على المعدات حتى تسليم المشروع أو أى وقت آخر يوافق عليه الوكيل الاسترالى .

(هـ) تقوم حكومة جمهورية مصر العربية باتخاذ إجراءات استخراج التصاريح المطلوبة لتنفيذ الأعمال المدنية والكهربائية والميكانيكية التى يتم تنفيذها بالموقع (أنظر ملحق رقم ٢) .

الالتزامات :

١٤ — تقوم حكومة جمهورية مصر العربية بتأمين سلامة الحكومة الاسترالية ووكيلها والاستشاريون والمقاولون المعينون وكافة العمالة الاسترالية من حيث المسئولية المدنية عن أى من الأعمال التى تدخل فى نطاق عملهم فيما عدا الأعمال التى يصدر بشأنها حكم من أحد محاكم جمهورية مصر العربية ينص على أنها ناتجة عن الإهمال الشديد أو سوء التصرف من جانبهم .

١٥ — تتخذ حكومة جمهورية مصر العربية إجراءات وقائية لازمة لضمان سلامة العمالة الاسترالية وممتلكاتهم وأيضا معدات المشروع الواردة من استراليا .

التنسيق :

١٦ — سوف يتم تنسيق المدخلات لجمهورية مصر العربية والاسترالية للمشروع من خلال عمليات الاشتراك والمشورة التالية .

(ا) نطاق عمل المشروع : تحدده بعثة فنية استرالية بالتشاور مع ممثلى هيئة القطاع العام للمطاحن والصوامع والمخابز وشركة مطاحن مصر العليا وتوافق حكومة جمهورية مصر العربية على الصيغة النهائية للمشروع قبل إعداد مواصفات العطاء .

(ب) مواصفات العطاء : يتم تصديق الجانب المصرى على مواصفات العطاء التى يعدها البيت الاستشارى الاسترالى وذلك خلال أربعة أسابيع .

(ج) تقييم العطاء: يقوم الجانب الاسترالى بإمداد الجانب المصرى بالوثائق المناسبة المقدمة من مقدمى العطاء مثل اقتراحات الموردين، التصميمات، تقارير التجارة، كتالوجات المعدات تقارير التقييم ، بعض البيانات عن المقاولين المصريين من الباطن والتى تكفى لأن يتمكن الجانب المصرى من إعداد وعرض ملاحظاته تحريريا للجانب الاسترالى فى فترة أربعة أسابيع وتكون هذه الملاحظات عن عامة الجوانب مثل مواءمة المعدات للظروف المصرية ، التعليقات على المقترحات البديلة، التقدير المصرى لتقارير التقييم بما فيها ملائمة مقاولى الباطن المصريين ، وسوف يراجع الجانب الاسترالى ويأخذ فى اعتباره الملاحظات المصرية خاصة فى مشاوراته الأخيرة الخاصة بإسناد العقد .

(د) تقدم المشروع : تشرف حكومة جمهورية مصر العربية والاسترالية على تقدم المشروع وتحديد التوقيتات لمكونات الجانب الاسترالى والمصرى وذلك من خلال اجتماعات لجنة إدارة المشروع .

(هـ) بدء التشغيل : تقوم حكومة جمهورية مصر العربية المعاونة فى إجراءات بدء تشغيل الصوامع وقبول المشروع عند إكمال التشغيل .

(و) التدريب : تعاون حكومة جمهورية مصر العربية فى نجاح تشغيل المشروع بتعيين العمالة المناسبة التى تلتحق بالبرامج التدريبية .

المدفوعات :

١٧ — وفقا للتقسيم المتفق عليه للمسئوليات الفنية المحددة من قبل البعثة الفنية للمشروع يكون كل جانب مسئولا عن إتمام المدفوعات للمقاول الخاص به مع التأكيد من أن هذه المدفوعات تتم وفقا للعقد .

التعديلات .

١٨ — يتم تعديل بنود هذه المذكرة فى أى وقت من خلال تبادل الخطابات بين الطرفين الموقعين عليها وتخضع لنفس الإجراءات القانونية الخاصة بمذكرة التفاهم .

١٩ — تشكل الملاحق المرفقة جزءا رئيسيا لا يتجزأ من هذه المذكرة .

تخضع هذه المذكرة لموافقة الأجهزة القانونية والدستورية فى مصر وتأكيد سفارة استراليا بجمهورية مصر العربية .

تم التوقيع على نسختين باللغة العربية والإنجليزية فى القاهرة فى يوم ١٩٨٦/١٢/١١ وسوف يؤخذ بالنسخة الإنجليزية فى حالة الخلاف .

عن الحكومة الاسترالية	عن حكومة جمهورية مصر العربية
كنيث روجرز	**د. كمال احمد الجنزورى**
سفير / استراليا	نائب رئيس الوزراء ووزير التخطيط والتعاون الدولى
فى حضور	
ميخائيل شاناهان	**د. محمد جلال الدين ابو الذهب**
عضو مجلس القمح الاسترالى	وزير التموين والتجارة الداخلية

وزارة الخارجية

قـرار رقم ٢٨ لسـنة ١٩٨٩

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

بعـد الاطلاع على قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٧ الصـادر بتاريخ ١٩٨٧/٣/٢٣ بشأن الموافقة على مذكرة التفاهم لإنشاء صومعة للقمح (ادفو ـ قوص ـ البلينا) بين حكومتى جمهورية مصر العربية واستراليا الموقعة فى القاهرة بتاريخ ١٩٨٦/١٢/١١ ؛

وعلى موافقة مجلس الشعب بتاريخ ١٩٨٧/٤/٢٧ ؛

وعلى تصديق السيد/ رئيس الجمهورية بتاريخ ١٩٨٧/٤/٣٠ ؛

قـرر :

(مادة وحيـدة)

تنشر فى الجريدة الرسمية مذكرة التفاهم لإنشاء صومعة للقمح فى (ادفو ـ قوص ـ البلينا) بين حكومتى جمهورية مصر العربية واستراليا الموقعة فى القاهرة بتاريخ ١٩٨٦/١٢/١١

ويعمل بها اعتبارا من ١٩٨٩/٣/١٦ م

نائب رئيس الوزراء
ووزير الخارجيـة
د. احمد عصمت عبد المجيد